## لصوص الشرعية ينهبون الأمتعة الجنوبية..

# العلم يفضح الإخوان!

**د. عيدروس النقيب**

«مشهد لصوصي» ذلك الذي مارسته مليشيا الشرعية الإخوانية في معسكر العلم، إذ برهنت على أنّها تعمل على تفريغ محافظة شبوة أمام المليشيات الحوثية.

بدأ السيناريو بتسليم مديرية بيحان والعين وعسيلان للمليشيات الحوثية الإرهابية، ثم ذهبت لتطويق معسكر العلم في مديرية جردان قبل الهجوم عليه، وحين خرجت قوات النخبة الشبوانية، عملت الشرعية الإخوانية على نهب محتويات المعسكر.

العديد من الصور انتشرت على مواقع التواصل الاجتماعي، أظهرت عناصر الشرعية الإخوانية وهي تغادر المعسكر بسيارات عسكرية محملة بمحتويات المعسكر.

اللافت حسب ما اتضح من الصور، أنّ المحتويات التي تم نهبها هي مواد إعاشة، وبالتالي يبرز سيناريو الشرعية في هذا الإطار، بأنّه يرمي إلى تفريغ المعسكر بشكل كامل، في خطوة مصالح المليشيات الحوثية في المقام الأول.

تزامنت هذه التحركات الإخوانية مع تصرف آخر، وهو الانسحاب من نقطة الصفراء قبل أيام، وبالتالي يبدو أنّ الشرعية تحاول تمهيد الطريق أمام المليشيات الحوثية الإرهابية للتمدّد وإحكام السيطرة على مديرية عسيلان بشكل كامل.

أثارت الجرائم التي ترتكبها الشرعية في خدمة الحوثيين غضبًا جنوبيًّا عارمًا، وأثيرت الكثير من المطالب بمحاكمة قيادات الشرعية الإخوانية، وفي مقدمتها الإرهابي علي محسن الأحمر، ومحافظ شبوة الإخواني محمد صالح بن عديو على جرائمهما البشعة والتي مثلت خدمة صريحة للمليشيات الحوثية الإرهابية.

التخادم الحوثي والإخواني على هذا النحو يعني أنّ الحرب تستهدف الجنوب في المقام الأول، فحزب الإصلاح بعدما مكن الحوثيين من التهام الشمال، جاء الدور على الانقضاض على الجنوب.

يرتبط ذلك بأنّ المليشيات الحوثية قاربت من السيطرة على محافظة مأرب بشكل كامل، وبالتالي تكون محافظات الشمال في قبضتها، بما في ذلك محافظة تعز التي تتقاسم السيطرة عليها مع شقيقتها الإخوانية، والتي تشهد حالة من الموت السريري في جبهاتها.

مجريات الأمور ميدانيًّا وعسكريًّا تشير إلى أنّ الجنوب هو الهدف الذي يصبو إليه الحوثيون والإخوان، بالتكالب على ثرواته والانقضاض على موارده، في مسعى لتأزيم الوضع المعيشي للجنوبيين بشكل كامل.

# عدن.. نريدها منطقة حرة فماذا تريدونها؟!

**ريام المرفدي**

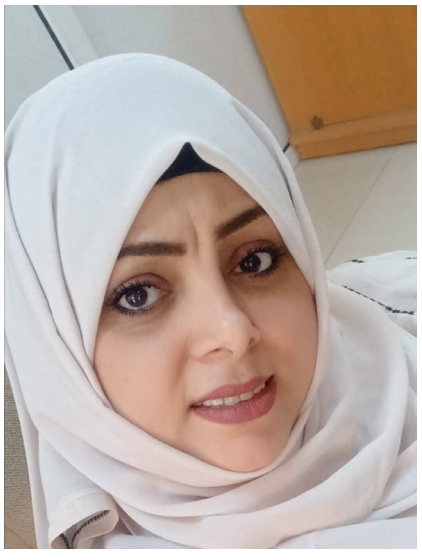

عدن أول مدينة عربية أقامت نظام التجارة الحرة بكفاءة منذ عام 1850م إلى عام 1969م، ميزتها ربانية بموقع جغرافي واستراتيجي هام واقع على الساحل البحر العربي (خليج عدن) وبالقرب من باب المندب المدخل الرئيسي للبحر الأحمر وفي منتصف الطريق تقريباً ما بين غرب أوربا وشرق آسيا 4690 ميلا بحريا من ميناء أمستردام 4625 ميلا من لندن 1660ميلا من مومباي 2095ميلا من كوالالمبور 3627ميلا من ميناء سنغافورة، ولديها ميناء بحري بعمق 18-16 متراً، بمعنى كل المزايا التي تجعل عدن ملتقى التجارة العالمية بالمقومات التي تميزها مدينة عدن دون سواها.

كل تلك المقومات والمزايا التي تمتلكها مدينة عدن تحتاج لها قوانين تسهل علمية التجارة والاستثمار أسوة بجميع الدول التجارية التي تمتلك تلك المقومات لتسهيل عملية التجارة العالمية، ففي عام 1993م أعلنت عدن منطقة حرة والعاصمة الاقتصادية وسن لها قانونها الخاص وفق الدستور اليمني بالقانون رقم (4) لعام 1993م عدن منطقة حرة.

فأصبحت الرؤية المستقبلية لها بأن تكون مركزا عالميا شاملا للنقل والعمل ،وجذب وخدمة مستثمرين إقليميين وعالميين والمساهمة بقوة في ازدهار الاقتصاد الوطني، تلك الرؤى لمدينة عدن الاقتصادية.

وترجمه لتلك الرؤية فقد تميزت المنطقة الحرة دون سواها بحسب قانونها الخاص بالعديد من المزايا والحوافز وهي ملكية أجنبية للمشروع 100% ،تقدم إعفاء من ضرائب الأرباح التجارية والصناعية وضرائب الدخل لمدة 15 سنة قابلة للتجديد لفترة 10 سنوات إضافية وكذلك حرية تحويل رؤوس الأموال والأرباح إلى خارج المنطقة الحرة أي إلى داخل الوطن، لا يوجد قيود على العملة وإعفاء العاملين غير اليمنيين من ضرائب الدخل ولا قيود على استقدام واستخدام العمالة الأجنبية كذلك حرية اختيار مجال الاستثمار وحرية اختيار الشكل القانوني للمشروع كما لهم حرية تحديد الأسعار والأرباح كما توفر مواقع ومساحات واسعة وبأسعار مناسبة كل تلك المزايا شملها قانون المنطقة الحرة في جذب عملية الاستثمار لمدينة عدن كسوق حرة.

فهذه رؤيتنا وفلسفتنا لعدن الحاضر والمستقبل فماذا أنتم تريدونها؟!

# ماتت في قلوبهم الرحمة وضميرهم وماتت قيمهم

**فهد الصالح العوذلي**

نحن أمام عدو ليس لديه قيم إنسانية ومستعد أن يقوم بأي شيء لاستهداف الجنوب.. ماتت في قلوبهم الرحمة ومات ضميرهم وقبل كل ذلك ماتت قيمهم الإسلامية وماتت فيهم الإنسانية وبعدها ماتت رجولتهم وماتت لديهم النخوة والشجاعة وتخلوا عن الكرامة والعزة والشموخ لذلك استرخصوا دماء وأرواح الناس الأبرياء في أعينهم فسفكوا الدماء وأزهقوا الأرواح بعملياتهم الانتحارية وسياراتهم المفخخة.

في الأمس قاموا بتفجير سيارة مفخخة أمام مدرسة وروضة للأطفال، واليوم فجروا سيارة مفخخة في طريق عام وأمام (بقالة ومحل إنترنت وصيدلية وعيادة ومختبر طبي) وغداً قد يفجرون سيارتهم المفخخة أمام مسجد أو داخل مدرسة أو في سوق عام (خضرة أو سمك أو قات) وبعد غد قد يفجرون سياراتهم المفخخة بكل وحشية في أماكن ومواقع أخرى لا يتوقعها أحد.

ليس مهم لديهم أين يضعون السيارة المفخخة وأين يفجرونها أو من يستهدفون بها بقدر ما هو مهم بالنسبة لهم أن يزهقوا أكبر عدد من الأرواح وأن يسقطوا أكثر عدد من الضحايا.

عن أي عدو نتحدث نحن؟ وعن أي وحشية وجرم نتكلم؟ وأي مجرمين نقصد؟

نحن أمام عدو كل شيء مباح أمامه، وعدو يستخدم كل شيء ضد الجنوب، وأمام عدو لا تعني له دماء وأرواح الناس الأبرياء شيئاً ولا يتردد في سفك دمائهم وإزهاق أرواحهم، بل على العكس من ذلك فهو يتمتع بهذا ويشبع رغباته الإرهابية البشعة.

# انفراجة وشيكة لأزمة البنزين وجهود حثيثة لإحداث استقرار تمويني دائم

**عدن / الأمناء / خاص :**

كشفت مصادر مطلعة عن جهود حثيثة تجرى لوضع معالجة لأزمة البنزين وإيجاد حالة من الاستقرار التمويني الدائم خلال المرحلة المقبلة.

ولفتت المصادر إلى أن رئاسة الحكومة والبنك المركزي اليمني، ووزارة النفط والمعادن وشركة النفط فرع عدن، توصلوا إلى اتفاق بشأن وضع آليه عمل منظمة يتم بموجبها إحداث استقرار تمويني للمحروقات من خلال تعزيز ودعم فروع الشركة الوطنية للنفط وفقا للنطاق الجغرافي التي تغطيه هذه الفروع، والكميات الفعلية التي تُلبي احتياج السوق المحلية.

وأشارت المصادر إلى أن قيادة البنك المركزي أبدت استعدادها لتغطية الاحتياج المطلوب من النقد الأجنبي وإجراء عمليات المصارفة بالأسعار التي تحددها رئاسة الحكومة، والتي من شأنها أن تحدث استقرارا تمويني دائم للمحروقات وباسعار ثابتة، لتعكس نفسها بدرجة رئيسية على استقرار السلع والبضائع والتموينات الغذائية والاستهلاكية، فضلا عن إسهامها في الحد من عمليات المضاربة للعملة الوطنية والناشئة من هذا القطاع.

ونوهت المصادر بأن رئاسة الوزراء وفي إطار خطتها الجارية لاستعادة الاستقرار للاقتصاد من خلال تعزيز ودعم السياستين المالية والنقدية، عبر حزمة القرارات التي شملت تفعيل الإيرادات، وإلزام كافة مؤسسات الدولة بتوريدها للبنك المركزي وفروعه في المحافظات، يوازيها ترشيد في الانفاق لتقليل العجز في الموازنة، فضلا عن دعم العملة الوطنية بحزمة تدابير واجراءات أهمها إلزام التعاملات الداخلية بالعملة الوطنية، فإنها الآن تمضي في معالجة الفجوة الناشئة في سوق المحروقات، وعازمة على وضع معالجة دائمة تمنح وتعيد لشركات النفط الوطنية الحق الحصري لتسويق للمحروقات وإنهاء حالة التلاعب والمضاربات بالعملة.